وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الاثنين، ١٨ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل و الإعلام

أخبار الطاقة

مستثمرو النفط يتطلعون لمواصلة المكاسب الأسبوعية مع ارتفاع الطلب

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، والمستثمرون يتأملون مواصلة المكاسب الأسبوعية التي أغلقت عليها الأسواق الأسبوع الفائت والتي سجلت مكاسب أسبوعية أكثر من 3 %، مع توقعات إيجابية لارتفاع الطلب في هذا العام، وانخفاض غير متوقع في المخزونات الأميركية، مع تزايد الطلب من مصافي التكرير الأمريكية التي أكملت إصلاحات مخطط لها.

تراجعت الأسعار على أساس يومي في إغلاق الجمعة الماضية، بعد يوم من تجاوزها 85 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت تسعة سنتات أو 0.11 % إلى 85.33 دولاراً للبرميل. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 17 سنتاًأو 0.21 بالمئة إلى 81.09 دولاراً. وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب إن «الإمدادات تتقلص» بالنسبة لوقود السيارات. «والأسعار معرضة لخطر الارتفاع». وأضاف فلين أن «هناك مخاوف من أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لن يتمكن من خفض أسعار الفائدة» لأن التضخم لا يزال أعلى من هدف البنك المركزي البالغ 2 %.

ويُنظر إلى تخفيضات أسعار الفائدة على أنها فرصة لنمو الطلب في الولايات المتحدة. وتراوحت الأسعار خلال معظم الشهر الماضي بين 80 إلى 84 دولارًا للبرميل تقريبًا. ثم رفعت وكالة الطاقة الدولية يوم الخميس وجهة نظرها بشأن الطلب على النفط في عام 2024 للمرة الرابعة منذ نوفمبر. وقالت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقرير لها إن الطلب العالمي على النفط سيرتفع بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا في عام 2024، بزيادة 110 آلاف برميل يوميا عن الشهر الماضي. وتتوقع عجزاً طفيفاً في الإمدادات هذا العام إذا استمر أعضاء أوبك+ في تخفيضات الإنتاج بعد أن توقعوا في السابق وجود فائض.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الطاقة الأميركية أضافت هذا الأسبوع أكبر عدد من منصات النفط والغاز الطبيعي في أسبوع منذ سبتمبر، مع ارتفاع عدد منصات النفط أيضًا إلى أعلى مستوياته في ستة أشهر. في تقريرها الذي تمت متابعته عن كثب يوم الجمعة. وارتفع عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار سبعة إلى 629 في الأسبوع المنتهي في 15 مارس. وقالت بيكر هيوز إن منصات النفط ارتفعت ستة إلى 510 هذا الأسبوع، وهو أعلى مستوى لها منذ سبتمبر، في حين ارتفعت منصات الغاز بمقدار واحد إلى 116.

وجاءت المكاسب هذا الأسبوع على الرغم من ارتفاع الدولار الأمريكي بأسرع وتيرة له في ثمانية أسابيع. ويزيد ارتفاع الدولار من تكلفة النفط الخام بالنسبة لمستخدمي العملات الأخرى. كما دعمت الأسعار الضربات الأوكرانية على مصافي النفط الروسية، والتي تسببت في حريق في أكبر مصفاة تابعة لشركة روسنفت في واحدة من أخطر الهجمات ضد قطاع الطاقة الروسي في الأشهر الأخيرة. وقال جون كيلدوف، الشريك في شركة أجين كابيتال إل إل سي، عن نشاط يوم الجمعة: «نحن نواصل السير في الماء». وقالت إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء إن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة انخفضت أيضا على غير المتوقع الأسبوع الماضي مع تكثيف المصافي عمليات المعالجة بينما تراجعت مخزونات البنزين مع ارتفاع الطلب. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط. وفي الولايات المتحدة، كان من غير المرجح أن تدفع بعض علامات تباطؤ النشاط الاقتصادي بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى البدء في خفض أسعار الفائدة قبل يونيو، حيث أظهرت بيانات أخرى يوم الخميس زيادة أكبر من المتوقع في أسعار المنتجين الشهر الماضي.

ومن المتوقع أن تملأ الإمدادات الوفيرة من خارج أوبك الفراغ المحتمل، حسبما ذكرت مصادر تجارية ومحللو ستاندرد آند بي جلوبال. وفي حين أن التطورات الأخيرة قد وضعت إلى حد كبير خارطة طريق واضحة لإمدادات النفط الخام العالمي على المدى القريب للأشهر القليلة المقبلة، فإن رد فعل السوق الضعيف على تلك القرارات يشير إلى أن نمو الطلب، خاصة في آسيا، قد لا يرقى إلى مستوى زيادة العرض الخارجي. على خلفية ارتفاع الإنتاج في دول مثل الولايات المتحدة والبرازيل. وقال محللون في ستاندرد آند بورز جلوبال في مذكرة: «يستمر نمو الإنتاج من خارج أوبك في تجاوز نمو أوبك على الرغم من الزيادة المتوقعة على أساس سنوي في إنتاج نفط أوبك في الربعين الثالث والرابع من عام 2024». وقالت المملكة العربية السعودية والعراق والإمارات العربية المتحدة والعديد من دول أوبك + الأخرى في 3 مارس إنها تخطط للحفاظ على قيود الإنتاج بنحو 1.7 مليون برميل يوميًا حتى نهاية يونيو. وكان من المقرر أصلا أن تنتهي الحصص في نهاية مارس، لكن التحالف قرر الحفاظ على قبضته المشددة على الإمدادات.

من ناحية أخرى، قالت روسيا إنها ستنفذ صيغة جديدة من شأنها أن تحول تدريجيا تخفيضات الصادرات السابقة إلى تخفيضات في إنتاج النفط الخام خلال تلك الفترة. وتخطط موسكو لخفض إنتاج النفط الخام بمقدار 350 ألف برميل يومياً وخفض الصادرات بمقدار 121 ألف برميل يومياً في أبريل؛ وخفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يومياً والصادرات بمقدار 71 ألف برميل يومياً في مايو؛ وخفض الإنتاج بمقدار 471 ألف برميل يوميا في يونيو.

وحتى مع استمرار أوبك + في تقليص مستوى الإنتاج في محاولة لدعم توازن أسواق النفط الخام، فمن المتوقع أن يرتفع الإنتاج من خارج أوبك، ويعد إنتاج الولايات المتحدة أحد الأهمية الرئيسية لأنه يتنافس الآن مع مصدر أوبك كمنتج متأرجح ويدير الأسعار بشكل فعال، بحسب راجات كابور، العضو المنتدب للنفط والغاز في شركة سينرجي للاستشارات. وقالت وكالة الطاقة الدولية في وقت سابق من شهر فبراير إنه مع إنتاج أقوى من المتوقع من المنتجين الأمريكيين الرئيسيين هذا العام، فإنها تتوقع أن يصل متوسط إمدادات النفط العالمية إلى مستوى قياسي يبلغ 103.8 مليون

برميل يوميًا في عام 2024. ومن المتوقع أن تضيف الولايات المتحدة والبرازيل وغويانا وكندا مجتمعة 1.4 مليون برميل يوميا من إنتاج النفط الجديد. ومن المقرر أن يضيف المنتجون من خارج أوبك+ معًا 1.6 مليون برميل يوميًا، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية. وقال كابور «كل هذا النفط الجديد يجد أسواقا جاهزة كانت تعتمد تقليديا على موردين من الشرق الأوسط، مما أدى إلى ما نراه من فائض في المعروض في السوق، مما أدى إلى ضعف الأسعار».

وقال مدير المواد الخام في أكبر مصفاة في اليابان إنيوس: «لا يزال أمن الإمدادات سليما بغض النظر عن تخفيضات أوبك+». ومن المحتمل أن تكون شركة بترول أبو ظبي الوطنية قد خصصت إمدادات كاملة الأجل للمشترين الآسيويين للنفط الخام للتحميل في مايو، وفقًا للمشاركين في السوق. وقال مدير المواد الخام والخدمات اللوجستية في إحدى شركات التكرير الكبرى في كوريا الجنوبية: «نرى في المتوسط ما بين 3 إلى 5 ناقلات نفط عملاقة إضافية شهرياً من الخام الأمريكي معروضة للمشترين الآسيويين مقارنة بالسنوات القليلة الماضية».

وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن مؤسسة النفط الوطنية الكورية أن كوريا الجنوبية، أكبر مشتر آسيوي للخام الأمريكي، اشترت 14.21 مليون برميل، أو أكثر من سبع ناقلات نفط عملاقة في يناير.

ومن المرجح أن ينمو إجمالي الطلب على السوائل في آسيا بمقدار 353 ألف برميل يوميًا على أساس ربع سنوي في الربع الأول من عام 2024 على خلفية النمو الإيجابي للطلب في الصين وجنوب شرق آسيا. ومع ذلك، سيعود الهدوء الموسمي في الربع الثاني عندما يتجه إجمالي الطلب الإقليمي على السوائل إلى الانكماش بإجمالي 583 ألف برميل يوميًا في غالبية الأسواق في آسيا، باستثناء الصين.

في وقت، تقوم الولايات المتحدة بتجديد احتياطي النفط الاستراتيجي بعد بيع كمية قياسية من النفط من المخزون في عام 2022 ومع انتهاء أعمال الصيانة في أحد مواقع المخزون، لكن الوتيرة قد تتراجع بسبب ارتفاع أسعار الخام.

وقالت وزارة الطاقة في وقت متأخر من يوم الخميس إنها تقدم طلبات لشراء ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام المنتج محليًا لموقع بايو تشوكتاو بولاية لويزيانا، الذي كان يخضع للصيانة. ومن المقرر أن يتم تسليم النفط، في حالة شرائه، إلى موقع الاحتياطي الاستراتيجي في أغسطس وسبتمبر. ويعتبر الاحتياطي الاستراتيجي أكبر مخبأ نفطي للطوارئ في العالم. وقد استغل الرؤساء المخزون لتهدئة أسواق النفط أثناء الحرب أو عندما تضرب الأعاصير البنية التحتية النفطية على طول خليج المكسيك الأمريكي. ويتم الاحتفاظ بالنفط في كهوف تحت الأرض تخضع لحراسة مشددة في أربعة مواقع على سواحل تكساس ولويزيانا.

وقالت وزيرة الطاقة جنيفر جرانهولم يوم 21 فبراير إن الولايات المتحدة كانت حريصة على عدم القيام بأي شيء لإزالة العرض من السوق عندما تكون الأسعار مرتفعة. ويحتفظ الاحتياطي حاليًا بـ 361.6 مليون برميل، ما يقرب من 60 ٪

منها عبارة عن خام حامض، أو زيت كبريتي مرتفع نسبيًا والذي تم تصميم العديد من المصافي الأمريكية لمعالجته. وكان أكبر قدر من النفط احتفظت به على الإطلاق هو ما يقرب من 727 مليون برميل في عام 2009.

لكن الإدارة تقول إن لديها استراتيجية ذات ثلاثة محاور لإعادة النفط إلى الاحتياطي. ويتضمن ذلك إعادة شراء النفط، وإعادة النفط المقرض من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط إلى الشركات، وإلغاء المبيعات التي أقرها الكونجرس والتي تبلغ 140 مليون برميل من النفط الاحتياطي الاستراتيجي حتى عام 2027. وقد صوت كل من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين لصالح هذه المبيعات لدفع تكاليف البرامج الحكومية.

والولايات المتحدة، التي تنتج النفط بكميات قياسية مع توقع المزيد من الزيادات هذا العام، لديها من النفط الخام في الاحتياطي الاستراتيجي النفطي أكثر مما هو مطلوب كعضو في وكالة الطاقة الدولية ومقرها باريس، وهي هيئة مراقبة الطاقة في الغرب. وبموجب الاتفاقية، يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ بصافي واردات النفط لمدة 90 يومًا.

المملكة والكويت تقودان صادرات الديزل لأوروبا.. وارتفاع إنتاج المصافي

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

من المتوقع أن ترتفع صادرات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا في مارس بعد انتعاشها في فبراير، حيث تقود المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الطريق، حيث من المتوقع أن يرتفع إنتاج مصافي التكرير في الشرق الأوسط، وفقًا للمحللين وأحدث بيانات تتبع السفن. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال للسلع عبر البحار، أن متوسط شحنات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا بلغ 374 ألف برميل يوميا في فبراير، وهو أعلى مستوى في شهرين، وارتفاعا من 318 ألف برميل يوميا في يناير. وأظهرت البيانات أن شحنات الكويت زادت بأكثر من الضعف إلى متوسط 114 ألف برميل يوميا من 55 ألف برميل يوميا خلال نفس الفترة. وكانت المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للديزل في فبراير بواقع 192 ألف برميل يوميا، ارتفاعا من 169 ألف برميل يوميا في يناير.

وأظهرت البيانات أن فبراير كان المرة الأولى منذ أغسطس 2023 التي تشحن فيها مصر الديزل إلى أوروبا. وحتى الآن خلال شهر مارس، تضاعفت صادرات عمان من الديزل إلى أوروبا عما كانت عليه في فبراير. وقال نواينج أو، كبير مستشاري تحليلات النفط العالمية لدى ستاندرد آند بورز جلوبال: «تعتمد أوروبا الآن على الشرق الأوسط والولايات المتحدة للحصول على الديزل، بينما تتجه البراميل الروسية إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية». «والسؤال الكبير الآن هو ما إذا كانت الهجمات الأخيرة بطائرات بدون طيار على العديد من مصافي التكرير الروسية ستحد من صادرات الديزل الروسية، وتشجع أفريقيا وأمريكا اللاتينية على الحصول على شحنات الديزل من الشرق الأوسط والولايات المتحدة، مما قد يقلل الإمدادات إلى أوروبا».

ومن المتوقع أن ترتفع الشحنات من الشرق الأوسط بعد الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسية منذ 5 فبراير 2023. وبلغ متوسط صادرات المنتجات النظيفة 185 ألف برميل يوميا في فبراير، وهو أعلى مستوى منذ أبريل 2023، وفقا لبيانات الأكاديمية الصينية للعلوم. وبلغ متوسط صادرات البنزين والمخزون المخلوط إلى فرنسا 25 ألف برميل يوميا في فبراير، وهو أعلى مستوى منذ يوليو 2021، في حين بلغ متوسط صادرات وقود الطائرات والكيروسين المتجه إلى هولندا 166 ألف برميل يوميا في فبراير، وهو أعلى مستوى منذ 2016 على الأقل.

وقال أو: «لقد فوجئ كل واحد منا بقوة البنزين في أوروبا»، مشيرا إلى أن أوروبا عادة ما تكون مصدرا صافيا للبنزين. وقال، إن التجار ربما ينتهزون الفرصة لنقل المزيد من البنزين من الشرق الأوسط إلى أوروبا قبل موسم التحول والقيادة

في الربيع والصيف، مضيفًا أن تزايد مبيعات السيارات التي تعمل بالبنزين في أوروبا تدعم أيضًا الطلب على البنزين على حساب الديزل. وقال أو «في الوقت الحالي، يتجه فائض البنزين في أوروبا إلى أفريقيا، حيث تعد نيجيريا أكبر مستورد»، لكنه أشار إلى أنه من غير المتوقع أن يستمر ذلك لأن زيادة الإنتاج من مصفاة دانجوت الجديدة في نيجيريا البالغة طاقتها 650 ألف برميل يوميا ستعني انخفاض الطلب على الواردات في نيجيريا والمزيد من الإمدادات في أوروبا. «وسيتعين على مصدري البنزين الأوروبيين إيجاد وجهات بديلة أو تقليل عمليات التشغيل أو مزيج من الاثنين معا.»

ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج مصافي التكرير في الشرق الأوسط إلى 9.056 ملايين برميل يوميا في الربع الأول من عام 2024 من 8.88 ملايين برميل يوميا في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023 مع تباطؤ صيانة المصافي وتراجع الطلب الإقليمي. وهذه هي المرة الأولى التي تستهلك فيها مصافي الشرق الأوسط أكثر من 9 ملايين برميل يوميا من النفط الخام في الربع الأول، على الرغم من أن أكثر من مليون برميل يوميا من طاقة التكرير كانت خارج الخدمة في فبراير للصيانة المخطط لها، ومن المتوقع أن تنتهي معظم أعمال الصيانة المخطط لها في شهر مارس. وارتفعت توقعات إنتاج زيت الغاز / الديزل المقدرة للربع الأول بحوالي 60 ألف برميل يوميًا من يناير إلى 2.827 مليون برميل يوميًا مع ارتفاع هوامش التكسير الهيدروجيني واتساع فروق تشققات زيت الغاز / الديزل أكثر من المتوقع في فبراير. وسيبلغ هامش التكسير الهيدروجيني لمصافي الشرق الأوسط متوسط 8.46 دولارات للبرميل في الربع الأول، ارتفاعًا من 7.73 دولارات للبرميل المقدر في يناير.

وفي الوقت نفسه، تتجه أوروبا إلى موسم صيانة المصافي حيث يرتفع الطلب عادةً في أبريل من القطاع الزراعي. وانخفضت مخزونات الديزل وزيت الغاز في مركز التكرير أمستردام - روتردام - أنتويرب بنسبة 1.26 % إلى 2.032 مليون طن متري في الأيام السبعة حتى 7 مارس. وبلغ متوسط شحنات السعودية والكويت وعمان من الديزل إلى أوروبا 169 ألف برميل يوميا في مارس. وتم افتتاح مصفاة الدقم العمانية بطاقة إنتاجية تبلغ 230 ألف برميل يوميًا في يناير بعد ست سنوات من التطوير، بينما وصلت مصفاة الزور الكويتية إلى طاقتها القصوى البالغة 615 ألف برميل يوميًا في فبراير بعد بدء العمليات التجارية في نوفمبر. وكانت صادرات الديزل من الشرق الأوسط انخفضت إلى أوروبا إلى أدنى مستوى لها منذ 11 شهرًا في أكتوبر الماضي، حيث أدى تعطل مصافي التكرير وزيادة المنتجات من الولايات المتحدة والهند إلى كبح الإمدادات، وفقًا للمحللين وأحدث بيانات الشحن. وأظهرت بيانات ستاندرد آند بورز للسلع العالمية في البحر أن صادرات الديزل انخفضت إلى متوسط 248 ألف برميل يوميا في أكتوبر، وهو أدنى مستوى منذ نوفمبر 2022 وانخفاضا من 307 آلاف برميل يوميا في سبتمبر، وارتفعت الشحنات الأمريكية إلى أوروبا إلى 115 ألف برميل يوميا في أكتوبر وبلغ إجماليها بالفعل 236 ألف برميل يوميا لشهر نوفمبر مقارنة بـ 262 ألف برميل يوميا من الشرق الأوسط.

وخضعت مصفاة ساتورب السعودية أيضا للصيانة طوال شهر أكتوبر، في حين واجهت مصفاة الزور الكويتية عدة حوادث غير مخطط لها، مما أدى إلى تقليص إمداداتها من الديزل وزيت الوقود. وقالت إليانور بودز، مديرة الأبحاث والتحليل لدى ستاندرد آند بورز، إن «الزور ربما يكون السبب الرئيسي» لتراجع إمدادات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

وقالت: «بالإضافة إلى ذلك، كان نقل الديزل من ساحل الخليج الأمريكي إلى أوروبا قابلاً للتطبيق في الآونة الأخيرة، لذلك تم تدفق المزيد من الكميات عبر المحيط الأطلسي، وعلى الرغم من أن مخزونات الديزل الأمريكية وصلت الآن إلى أدنى مستوياتها منذ مايو، فمن المتوقع أن ترتفع هذه التدفقات». وأضافت أن صيانة المصافي في الشرق الأوسط والهند أدت أيضًا إلى تقليص الإمدادات في المنطقة. وقالت بادز إنه مع إعادة تشغيل الزور وتكثيف مصفاة الدقم في عمان وعودة المصافي الأخرى بعد الصيانة، «من المفترض أن يكون هناك بعض التحسن في نهاية هذا العام وحتى يناير».

ومع ذلك، أشار مصدر آخر إلى أن أوروبا حاولت عادة استخدام المخزونات لإدارة المخزون في نهاية العام الماضي. وقال المصدر: «ديسمبر ويناير من الأشهر الرهيبة في أوروبا بسبب تفريغ المخزون من أجل مسك الدفاتر». وتفضل الشركات تدمير الخزانات لأن المخزون غير المستخدم سوف ينعكس في ميزانياتها العمومية. وأضاف المصدر أن المتداولين يتحملون قدرًا أقل من المخاطر والتعرض في نهاية العام بسبب فترة العطلة الشتوية. وبحسب بيانات الشحن، بلغت شحنات ديزل الزور صفرا في أكتوبر ولم يتم تسجيل أي شحنات لشهر نوفمبر. وانخفض الإنتاج إلى 325 ألف برميل يوميا في نهاية أكتوبر من 392 ألف برميل يوميا في أوائل الشهر و410 آلاف برميل يوميا في نهاية أغسطس، وفقا للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة، وهي شركة تابعة لمؤسسة البترول الكويتية. وقالت الشركة في 12 نوفمبر، إنها توقفت بشكل شبه كامل بعد عطل في صمام توصيل غاز الوقود إلى المحطة. ولم تتعطل عملية إعادة التشغيل التي كان من المتوقع أن تتم خلال 10 أيام بعد اندلاع حريق في 16 نوفمبر. قال مصدر مطلع ومصدر ملاحي إن مصفاة ساتورب السعودية، البالغة طاقتها 460 ألف برميل يوميا والواقعة في الجبيل، خضعت للصيانة منذ نهاية سبتمبر وحتى منتصف نوفمبر الماضي. وقال مصدر مقيم في البحر الأبيض المتوسط «الصادرات انخفضت بشكل رئيس بسبب صيانة مصفاة الجبيل، وكانت المراجحة مفتوحة لكن الامدادات السعودية لم تتمكن من مواكبة ذلك».

وتعد «ساتورب» في الوقت الحاضر أول مصفاة بالمملكة وأكبر مصفاة بالشرق الأوسط يتم فيها إنتاج الفحم البترولي والذي يعد مصدرًا لوقود مصانع الإسمنت ومحطات الكهرباء، ويرتبط مجمعها عبر ممر أنابيب بطول 35 كلم بميناء الملك فهد الصناعي مدعمة بنظام ناقل للفحم البترولي بطول 26 كلم يربط ما بين المصفاة ومرافق التصدير. وتمتاز المصفاة بمعالجة الزيت العربي الثقيل بنسبة 100 % لإنتاج المشتقات النفطية وتشمل البنزين بنسبة 19 ٪ والمنتجات المقطرة الوسيطة بنسبة 55 ٪ والفحم الحجري بنسبة 10 ٪ والبتروكيميائيات بنسبة 5 ٪ ومنتجات اخرى بنسبة 11 ٪، وتقوم أرامكو وتوتال بتسويق المنتجات بصورة تضامنية، وقالت مصادر بالسوق إن صيانة بعض العمليات في مصفاة جامناجار الهندية المملوكة لشركة ريلاينس إندستريز بدأت في النصف الثاني من سبتمبر واستمرت حتى منتصف نوفمبر، وتدير ريلاينس أكبر مجمع لتكرير النفط في العالم في جامناجار بولاية جوجارات على الساحل الغربي للهند، وتبلغ الطاقة الإنتاجية في المصنع الموجه للتصدير في جامناجار 35.2 مليون طن متري سنوياً، أو 704000 برميل في اليوم.

علاوة على خطوة الاتحاد الأوروبي، أوقفت روسيا نفسها صادرات الديزل في 21 سبتمبر لخفض الأسعار المحلية، على

الرغم من أنها سمحت في وقت لاحق بتصدير الديزل الذي تم تسليمه إلى الموانئ عبر خطوط الأنابيب في ظل ظروف معينة، وفي حين تم رفع القيود على تصدير البنزين في 17 نوفمبر، ظلت القيود المفروضة على الديزل قائمة. ومن بين تدفقات تجارة المنتجات الأخرى من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ارتفعت شحنات البنزين والنافثا في أكتوبر مقارنة بسبتمبر، بينما سجلت صادرات وقود الطائرات أدنى مستوياتها منذ مايو.

أسعار النفط في اتجاه صعودي وسط ترقب لبيانات الاقتصاد الأمريكي

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

ارتفعت أسواق النفط بفعل أنباء الانخفاض المفاجئ في مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، فضلا عن أحدث أرقام التضخم في الولايات المتحدة التي أظهرت هذه المؤشرات ارتفاع بعض المقاييس الرئيسة للتضخم، ولكن ربما ليس بما يكفي لتجاهل توقعات السوق بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يبدأ في خفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من هذا العام بحسب ما ذكره لـ «الاقتصادية» روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة.

وأشار إلى أن أسعار النفط لا تزال ضمن قناة اتجاه صعودي واسعة جدا بدءا من أدنى مستوياتها في منتصف ديسمبر الماضي، وهناك بعض الدلائل على أن المضاربين على الارتفاع لديهم الآن عمل يجب القيام به، لافتين إلى محاولة الأسعار الارتفاع في بداية هذا الشهر، لكنها تراجعت منذ ذلك الحين بشكل ملحوظ عند الاقتراب من مستوى المقاومة النفسية 80 دولارا.

من جانبه يقول دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، إن أسعار النفط تتلقى الدعم الرئيس من تداعيات الصراع الدائر في أوكرانيا وغزة وما يترتب على ذلك من آثار غير مباشرة على الشحن العالمي، ولذا ليس من المستغرب أن تظل أسعار النفط مرتفعة.

بدوره يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة؛ إن سوق النفط وجميع الأسواق الأخرى يتابع أحدث بيانات الاقتصاد الأمريكي خاصة مع صدور أرقام أسعار المنتجين ومبيعات التجزئة وثقة المستهلك.

وكانت أسعار النفط الخام قد حققت مكاسب بأكثر من 3% في ختام تعاملات الأسبوع بفضل تزايد الطلب من مصافي التكرير الأمريكية التي تستكمل أعمال صيانة.

تقرير دولي: الوقود التقليدي لا يزال المصدر الأساسي لتوليد الكهرباء الاقتصادية

أظهر تقرير اقتصادي دولي حديث، أنه رغم التوجه نحو زيادة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بين البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لا يزال توليد الكهرباء من الوقود التقليدي يشهد نموا في 2023 مقارنة بعام 2022.

وبحسب أحدث تقرير شهري لإحصاءات الكهرباء صادر عن وكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي صافي إنتاج الكهرباء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 925.3 تيرا واط في الساعة في ديسمبر 2023، بانخفاض 2.6 % مقارنة بديسمبر 2022.

وفي 2023، بلغ إجمالي صافي إنتاج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 10674.2 تيرا واط في الساعة، ما يعكس انخفاضا بنسبة 1.5 % مقارنة بعام 2022.

وارتفع إنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة إلى 318.7 تيرا واط في الساعة في ديسمبر، مسجلا زيادة بنسبة 7.7 % مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

وعلى مدار عام 2023، ارتفع إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 2.8 %، مدفوعا بالنمو الكبير في توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية (15.1+ %) وطاقة الرياح (4.4+ %).

مع ذلك، شهد إنتاج الطاقة الكهرومائية انخفاضا في 2023 مقارنة بعام 2022 بنسبة 1.6 %، حيث انخفض الإنتاج في الأمريكتين التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن السنوات السابقة بسبب انخفاض هطول الأمطار وتزايد المخاوف بشأن توافر المياه في أمريكا الشمالية.

وبالمثل، ارتفع إنتاج الطاقة النووية في ديسمبر 2023 (2.5+ %) وأنهى العام بزيادة مماثلة (2.5+ %). كان هذا النمو مدفوعا بمنطقة آسيا وأوقيانوسيا التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (14.0+ %)، مع ارتفاع الإنتاج في اليابان (49.6+ %) وكوريا (2.9+ %).

في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا، على الرغم من التخلص التدريجي من الطاقة النووية في ألمانيا في بداية الربع الثاني (79.5- %)، فإن الزيادة في التوليد في فرنسا (14.9+ %) عوضت الفارق، ما أدى إلى زيادة إجمالية في الإنتاج في 2023 (0.6+ %).

وعلى العكس من ذلك، انخفض إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية في ديسمبر 2023 بنسبة 10.4- % على أساس سنوي، مدفوعا بالانخفاضات في توليد الطاقة من الفحم (17.7- % على أساس سنوي) والغاز الطبيعي (4.3- % على أساس سنوي).

وبالنظر إلى العام بأكمله، وصل إنتاج طاقة الفحم إلى أدنى مستوى له في الأعوام العشرة الماضية منذ بداية جمع البيانات

لدينا (14.4- %)، بانخفاض أقل من المستويات التي شهدناها في 2020، التي كانت الأدنى في تلك الفترة.
وظل توليد الطاقة من الغاز الطبيعي مستقرا نسبيا في 2023 مقارنة بعام 2022 (0.4+ %)، مع ارتفاع الإنتاج في الأمريكتين من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (9.1+ %) ما يوازن الانخفاض في الاستخدام في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا (16.7- %) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا وأوقيانوسيا. (8.1- %).

خارج منظمة التعاون

من بين الاقتصادات الرئيسة غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أظهر معظمها زيادة في إجمالي صافي إنتاج الكهرباء. وفي الصين، ارتفع إجمالي الإنتاج بنسبة 8.0 %، مع مساهمة كبيرة من إنتاج طاقة الفحم (6.9+ %) وطاقة الرياح (27.2+ %).
فيما شهدت الهند أيضا زيادة ملحوظة في صافي الإنتاج بنسبة 8.0 %، حيث كان للفحم دور رئيس في هذه الزيادة (10.4+ %)، في حين قدمت الطاقة الشمسية وطاقة الرياح مساهمات أقل (19.2+ % و17.2% على التوالي).
وفي البرازيل، ارتفع معدل توليد الطاقة بنسبة 4.1 %، مدفوعا في المقام الأول بمصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك زيادات كبيرة في الطاقة الشمسية (63.2+ %) وطاقة الرياح (16.8+ %).

«أرامكو» تركز على عمليات تنقيب النفط في الشرقية وتقلصها في الربع الخالي والشمال الغربي

أحمد العبكي من الدمام

الاقتصادية

ركزت شركة أرامكو السعودية معظم أعمالها في التنقيب عن النفط الخام في المنطقة الشرقية، بينما قلصت مستويات التنقيب والأشغال في مناطق الربع الخالي، الشمال الغربي، والصمان، بحسب التقرير السنوي للشركة الذي صدر الأربعاء الماضي.

وعزا الدكتور مسفر المري الباحث في شؤون الطاقة تركيز عمليات التنقيب في المنطقة الشرقية لأنها تمثل هدفا استراتيجيا على المديين القريب والمتوسط بالنسبة لشركة أرامكو، مرجعا ذلك إلى توافر البنية التحتية المتكاملة من أنابيب ومصانع فصل ومعالجة وتخزين والاحتياجات الأخرى لهذه الصناعة.

وأضاف المري لـ «الاقتصادية»: في المقابل تحتاج المناطق الأخرى كالربع الخالي، الصمان، والشمال الغربي إلى عاملين مهمين وهما الوقت والاستثمارات لتعزيز بنيتها التحتية ورفع جاهزيتها لعمليات الإنتاج والمعالجة والنقل والتخزين، مؤكدا أن تطوير هذه المناطق هو أيضا هدف استراتيجي لأرامكو السعودية، لكنه هدف على المديين المتوسط والبعيد.

في حين أشار محمد الشمري المختص في شؤون الطاقة إلى أن جيولوجية المنطقة الشرقية دائما ما يكون في باطنها أنواع متعددة من النفط، لكن غالبا ما يكون النفط العربي الخفيف أكثر من غيره، وهو النفط المرغوب فيه بالأسواق الدولية، لذلك من المرجح أن تكون أرامكو قد ترتكز في أعمال الاستكشاف التنقيب على المنطقة الشرقية، مشيرا إلى أن المنطقة الشرقية تملك ميزة تنافسية كبيرة، كونها تمتلك بنية تحتية نفطية هائلة، وهو ما يعطيها قيمة إضافية.

وتجري أرامكو السعودية تقييما لعدد من المناطق داخل المملكة، للتأكد من إمكانية وجود الغاز والسوائل المصاحبة له، بهدف المساعدة على تلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة في المستقبل، عبر برنامجها للموارد غير التقليدية.

ويتضمن برنامج الموارد غير التقليدية أنشطة استكشاف ومشاريع تجريبية وتطوير الآبار ومرافق الإنتاج، ويهدف إلى تطوير موارد الغاز غير التقليدية، للإسهام في تلبية الطلب المتزايد على الغاز في المملكة، والاستغناء عن استخدام النفط الخام في توليد الكهرباء.

وأشارت أرامكو عبر التقرير إلى أن أعمالها للتنقيب عن الغاز غير المصاحب حقق عدة اكتشافات كبرى، لا سيما في منطقة الغوار والمكامن العميقة في الخليج العربي، كما حققت معدلات نجاح مرتفعة في تحديد مواقع الاحتياطات الجديدة في الأحواض الهيدروكربونية المعروفة المجاورة لحقولها ومرافق إنتاجها الحالية، ما ساعدها على تلبية الطلب المحلي المتزايد بتكلفة منخفضة. وذلك علاوة على مواصلة أعمال التنقيب في الأحواض الجديدة التي تتزايد احتمالات اكتشاف موارد الغاز الطبيعي فيها عبر سلسلة من الاكتشافات الحقلية الجديدة، وإضافة مكامن جديدة في الحقول الحالية وتحديد المكامن والحقول الحالية وإعادة تقييمها.

وانخفضت احتياطات أرامكو بنهاية العام الماضي إلى 251.2 مليار برميل نفطي بعدما كانت 258.8 مليار برميل عام 2022، وتشمل احتياطات العام الماضي 191.3 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات و26 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي و207.5 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي.

وأكد ناصر بن خالد النعيمي الرئيس التنفيذي للتنقيب والإنتاج في أرامكو، أن قطاع التنقيب والإنتاج نجح في بدء أعمال التشغيل التجريبي لعدة مشاريع طويلة الأجل، والمضي قدما في تنفيذ عدد من مشاريع النمو، ومنها مشروع تطوير الغاز الصخري الذي يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، والتوصل إلى اكتشافات جديدة وتدشين أول مشروع استثماري دولي للشركة في مجال الغاز الطبيعي المسال، دون المساس بسلامة وموثوقية الأعمال.

وقالت أرامكو، إنها تولي اهتماما كبيرا بتحسين الأداء التشغيلي لأعمال الحفر من خلال تطبيق تقنيات حفر مبتكرة وقياس أدائها مقابل المعايير القياسية، من أجل تحديد الاتجاهات والتعرف على مواطن التحسين المحتملة، وترى أن أسلوب عملها في الحفر والتطوير ساعدها على تحقيق مستويات عالية من سلامة الآبار.

«متحدث النقل» لـ«عكاظ»: الحافلات الكهربائية ستغطي المدن السعودية

محمد بن مفلح (الرياض)

عكاظ

كشف متحدث الهيئة العامة للنقل صالح الزويد لـ«عكاظ»، أن الهيئة مهتمة بالاستثمار في العنصر البشري وتأهيل الكفاءات الوطنية لتقود عجلة النمو والتقدم في مجالات النقل البحري، لافتاً لوجود 1,841 بحاراً سعودياً بنسبة نمو بلغت 3 %.

وأوضح، في حواره مع «عكاظ»، أن الهيئة أطلقت خلال العام الماضي مجموعة من حافلات نقل الركاب الكهربائية الصديقة للبيئة في عدد من مدن ومحافظات المملكة، وستتوسع الهيئة في تبنيها للحافلات الكهربائية الصديقة للبيئة لتغطي بقية مدن ومحافظات المملكة.

وأشار إلى أن الهيئة تفرض رقابة على مقدمي الخدمات من الشركات والأفراد في كافة أنشطة النقل البري والبحري وكذلك السككي؛ للتأكد من مدى امتثالهم للأنظمة والاشتراطات التي تضعها في سبيل تطوير ورفع جودة وكفاءة هذه الخدمات الحيوية.

وبين، أن الفرق الرقابية بالهيئة نفذت خلال 2023 أكثر من 260 ألف عملية فحص على كافة الأنشطة والخدمات المقدمة وكذلك الشركات، وبلغت نسبة الامتثال 91 %. وإلى تفاصيل الحوار:

91 % نسبة الامتثال

• في البداية نود أن نتعرف على مجهودات الفرق الرقابية في قطاعات النقل البري، والبحري، والسككي خلال عام 2023 ؟

•• بداية، نشكر لكم الاستضافة عبر هذه الصحيفة المتميزة في الوسط الإعلامي السعودي، وفي ما يتعلق بجهودنا الرقابية في الهيئة العامة للنقل بكل تأكيد لدينا فرق رقابية معنية بمراقبة مقدمي الخدمات من الشركات والأفراد في كافة أنشطة النقل البري والبحري، وكذلك السككي للتأكد من مدى امتثالهم للأنظمة والاشتراطات التي تضعها في سبيل تطوير ورفع جودة وكفاءة هذه الخدمات الحيوية، انطلاقاً من دور الهيئة التشريعي والتنظيمي، فخلال العام الماضي 2023، قامت الفرق الرقابية بالهيئة بأكثر من 260 ألف عملية فحص على كافة الأنشطة والخدمات المقدمة وكذلك الشركات،

وبلغت نسبة الامتثال 91 %، وقد حصلت الهيئة العامة للنقل نظير جهودها في مجال الرقابة على شهادة الآيزو في تحقيق معايير الجودة العالمية بمجال الرقابة والتفتيش لقطاع النقل البري والبحري والسككي.

فوز مستحق للمملكة

• حققت السعودية فوزاً ساحقاً في انتخابات المنظمة البحرية الدولية (IMO) خلال العام الماضي، ماذا يمثل هذا الفوز، وما أثره في تفعيل دور المملكة عالمياً ؟

•• فوز مستحق باسم المملكة نظير ما قدمته من جهود ومبادرات ضمن مجموعة الدول الأعضاء، ومسيرة التعاون والعمل المشترك في المنظمة البحرية الدولية (IMO)، وفي ظل دعم قيادتنا الرشيدة لتشارك المملكة اليوم في صناعة القرار الدولي في مجال القطاع البحري العالمي، حيث يمتد حضور المملكة في هذه المنظمة الدولية إلى أكثر من 54 عاماً، منذ إنشائها في العام 1958 في لندن، وتضم في عضويتها 175 دولة من مختلف دول العالم، وتتبنى المملكة مجموعة من المبادرات المحورية والمهمة.

6 جهات متخصصة

• ما أبرز جهود الهيئة العامة للنقل في تطوير صناعة النقل البحري في المملكة ؟

•• لدى الهيئة العديد من الأعمال والمشاريع الداعمة لتطوير هذه الصناعة الحيوية في المملكة، وفي طليعتها الاستثمار في العنصر البشري وتأهيل الكفاءات الوطنية لتقود عجلة النمو والتقدم في مجالات النقل البحري، فاليوم نفخر بـ 1,841 بحاراً سعودياً بنسبة نمو بلغت 3%، كما ساهمت الهيئة في توفير الأكاديميات والمؤسسات التعليمية والتدريبية في تخصصات النقل البحري، حيث وصل عدد الجهات التعليمية المعتمدة من الهيئة العامة للنقل إلى 6 جهات وطنية متخصصة في التعليم والتدريب البحري.

مسيرة تطوير مستمرة

• ما التكنولوجيا الحديثة التي تم اعتمادها في المشاريع الناجحة لهيئة النقل لعام 2023 ؟

•• اعتمدت الهيئة العامة للنقل خلال العام الماضي عدداً من المشاريع والنماذج الحديثة والداعمة لمسيرة التطوير المستمرة وفق توجهات الهيئة العامة للنقل الإستراتيجية وفي ضوء الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وفي مقدمة ذلك فقد أطلقت الهيئة خلال العام الماضي «البيئة التنظيمية التجريبية» «Sandbox» كأول برنامج مخصص للابتكار.

وأطلقت الهيئة خلال العام الماضي مجموعة من حافلات نقل الركاب الكهربائية الصديقة للبيئة في عدد من مدن ومحافظات المملكة، ابتداءً بمحافظة جدة، والمدينة المنورة، ومدينة الدمام ومحافظة القطيف، ومحافظة الطائف، كما أعلنت الهيئة في شهر ديسمبر من العام الماضي عن 25% من الحافلات الكهربائية ضمن مشروع النقل العام بمدينة تبوك، وستتوسع الهيئة في تبنيها للحافلات الكهربائية الصديقة للبيئة لتغطي مدن ومحافظات المملكة.

• ما الجهود التي تبذلها الهيئة لتعزيز استخدام وسائل النقل العام وتشجيع المواطنين على ترك المركبات الخاصة ؟

•• هناك مستهدفات رئيسية تعمل الهيئة على تحقيقها في ضوء الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وفي مقدمتها تحفيز استخدام وسائل العام ورفع حصته من 1% لتصل إلى 15% بحلول العام 2030، وفي سبيل ذلك فقد سعت الهيئة إلى إطلاق عدة مشاريع للنقل العام بالحافلات داخل المدن في 9 مدن ومحافظات في المملكة، وتشمل المدينة المنورة وحاضرة الدمام ومحافظة الأحساء والقطيف، ومدينة بريدة ومحافظة عنيزة، ومحافظة الطائف.

39 ألف شكوى

• ما جهود الهيئة العامة للنقل في جانب تحسين تجربة العميل ومعالجة الشكاوى أو المقترحات ؟•• تحرص الهيئة على مستوى جودة الخدمة المقدمة وتحسين تجربة العميل، وتعمل مع شركائها في القطاع الخاص على عدد من العناصر التي تساهم في تحقيق ذلك، منها على سبيل المثال لا الحصر: إلزام مقدمي الخدمة (الشركات البريدية) بمعالجة الشكاوى خلال 7 أيام عمل، وفي حال لم تتم معالجة المشكلة تُصعد الشكوى للهيئة وذلك من خلال الرقم الموحد 19929، وتتم معالجة الشكاوى المصعدة للهيئة العامة للنقل خلال 5 أيام عمل من تاريخ تلقي الشكوى، ولدينا في الهيئة نظام إلكتروني موحد يرتبط به جميع مزودي الخدمات في قطاع الطرود البريدية ويبدأ الربط الإلكتروني مع بداية الترخيص للشركة بهدف المتابعة اللحظية لكافة الشكاوى.

وبلغ إجمالي الشكاوى التي تم تصعيدها للهيئة العامة للنقل على مقدمي خدمات الطرود البريدية، منذ بداية شهر أكتوبر من العام الماضي 2022 وحتى هذه اللحظة، أكثر من 39 ألف شكوى.

تفعيل الخطط البديلة

• ما خطط الهيئة خلال المواسم التي تزداد فيها الطلبات بشكل كبير ؟

•• لدى الهيئة العامة للنقل خطة عمل لمواجهة الطلب العالي خلال المواسم، وتتضمن خطة العمل، خطة طوارئ للهيئة في حال كان هناك تعثر للشركات ومقدمي الخدمات من خلال تفعيل خطط بديلة، وتشمل التواصل المباشر مع المستفيدين

ومعالجة طلباتهم، وكذلك التحقق من السبب الحقيقي للتعثر ومعالجته على الفور، إضافة إلى تقديم المساعدة والدعم للشركات المتعثرة من خلال توفير شركة أخرى ثالثة تتعاقد مع الشركة المتعثرة لمعالجة التعثر، وأخيراً، التعاون مع الجهات ذات العلاقة من القطاع الحكومي للمزيد من الدعم اللازم وتسهيل عمل الهيئة والشركات المقدمة للخدمة.

• توجد جهود تُبذل ضمن رحلة الهيئة العامة للنقل في مجال التحول الرقمي، ماذا عن هذه الرحلة وأبرز مستجداتها، وكيف ساهم هذا التوجه في تطوير وكفاءة الخدمات ؟

•• تعي الهيئة أهمية توفير جميع الخدمات الحكومية رقمياً، وإتاحة الوصول إليها بيسر وسهولة وبما يدعم تحسين وتطوير رحلة المستثمر أو المستفيد، فقد أنشأت الهيئة بوابة نقل الإلكترونية (Nagl.com)، فمن خلال هذه البوابة الإلكترونية بإمكان المستفيد تنفيذ أي من الخدمات المتعلقة بالهيئة في قطاعات وأنشطة النقل البري والبحري بشكل آلي وفي أي وقت.

مشاريع نوعية رائدة

• هل توجد مشاريع قادمة مهمة يمكن للجمهور الاطلاع عليها في المستقبل القريب ؟•• نعم، بكل تأكيد الهيئة حريصة على تقديم المشاريع النوعية والرائدة والتي تسهم في تطوير جودة الخدمات المقدمة، ومنطلق إيمانها التام بأهمية جمهورها الذي تعتبره شريكاً مهماً في النهوض بهذه الصناعة الحيوية، وخلال هذا العام 2024، سنعلن عن عدد من المشاريع والمبادرات التي ستصب في مصلحة جمهورنا الكريم من المستفيدين والمستثمرين والعاملين في قطاع النقل البري والبحري والسككي.

• هل يمكنكم تزويدنا بنماذج ناجحة لمشاريع التنقل الذكي والمستدام التي تم تنفيذها في عام 2023 ؟

•• إطلاق الحافلات الكهربائية والصديقة للبيئة وكذلك السيارات الكهربائية في قطاع تأجير السيارات ولأول مرة في المملكة، إضافة إلى البيئة التنظيمية التجريبية في النقل، واستخدام طائرات الدرون لقياس حركة الحافلات، ومدى انسيابية حركة تنقل الحجاج عبر الحافلات للوصول إلى المشاعر المقدسة، واستخدام النظارة الافتراضية بتقنية الواقع المعزز، التي تُفعل لأول مرة في موسم الحج، وكذلك تجربة الحافلات ذاتية القيادة.

• هل توجد خطط لتوسيع استخدام التقنيات الذكية والذكاء الاصطناعي في قطاع النقل خلال السنوات القادمة ؟

•• بكل تأكيد، فما زال لدينا الكثير من الفرص والنماذج الحديثة التي سنسعى إلى توفيرها وتبنيها بعد التحقق من جدواها للوصول بقطاع النقل والخدمات اللوجستية إلى أفضل المعايير العالمية، وفق الإستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وفي ضوء رؤيتنا الطموحة 2030.

«إيجاس» المصرية تخطط لبدء الإنتاج من 20 بئراً للغاز في السنة المالية المقبلة

الشرق الأوسط

تعتزم الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) تنفيذ سبعة مشروعات تنموية ووضع 20 بئراً تنموية للغاز على خريطة الإنتاج بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 2.6 مليار دولار خلال السنة المالية 2024-2025.

وأوضح بيان صادر عن وزارة البترول المصرية، الأحد، أن إجمالي معدلات الإنتاج الأولية من هذه الآبار يبلغ نحو 1.5 مليار قدم مكعب يومياً و21.3 ألف برميل مكثفات يومياً.

جاء ذلك خلال اجتماع للجمعية العامة للشركة حيث تم استعراض مستهدفات خطة العمل للسنة المالية المقبلة.

ووفقاً للبيان، تستهدف الشركة تنفيذ عمليات حفر 18 بئراً استكشافية بالدلتا والبحر المتوسط وتنفيذ مسح سيزمي بإجمالي استثمارات تقديرية يبلغ نحو 775 مليون دولار، وكذلك إتمام إجراءات توقيع أربع اتفاقيات جديدة بإجمالي منح توقيع نحو 12 مليون دولار، وتوقيع عقدَي تنمية بإجمالي منح توقيع نحو 400 ألف دولار ليصل إجمالي الاستثمارات التقديرية للبحث والحفر الاستكشافي بنهاية السنة المالية 2024-2025 إلى نحو 787.5 مليون دولار.

مصر: طرح مناقصة لإعداد دراسة مشروع الربط الكهربائي مع الاتحاد الأوروبي

الشرق الأوسط

أعلنت رئيسة «الشركة المصرية لنقل الكهرباء» صباح مشالي، الأحد، أنه من المقرر طرح مناقصة على المكاتب الاستشارية العالمية لوضع المخطط العام، وإعداد الدراسة لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والاتحاد الأوروبي عبر اليونان.

وقالت المسؤولة في تصريحات نقلتها «وكالة أنباء العالم العربي»، إنه تم الاتفاق على البدء في خطوات جادة لإقامة الربط الكهربائي خلال اجتماع بالقاهرة قبل أسبوعين مع ممثلين عن اليونان والاتحاد الأوروبي. ولم تحدد المسؤولة موعداً لطرح المناقصة.

وأضافت: «التكلفة النهائية سيتم تحديدها وفقاً للأسعار العالمية، ولن نستطيع تحديد أي أرقام قبل إعداد الدراسة، لكنها ستكون أرقاماً كبيرة». وأشارت إلى أن الجانب الأوروبي سيقدم «منحاً وليست قروضاً» لتمويل مشروع الربط، ولا سيما بعد أن أدرج الاتحاد الأوروبي المشروع ضمن المشروعات ذات الأولوية.

وأوضحت رئيسة «الشركة المصرية لنقل الكهرباء» أن مشروع الربط سيعتمد على ما تنتجه مصر من الكهرباء عبر مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة فحسب. وقالت: «لدينا ثلاثة آلاف ميغاواط من مشروعات قائمة لطاقة الرياح ستدخل الخدمة في 2025».

وأكدت أن لدى مصر أيضاً اتفاقيات بإنتاج إجمالي 56 ألف ميغاواط، منها عشرة آلاف ميغاواط مع شركة «أبوظبي لطاقة المستقبل (مصدر)»، وعشرة آلاف أخرى مع «أكوا باور» السعودية.

وكان مسؤولان أبلغا الوكالة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، أن الحكومة المصرية تجري مفاوضات مكثفة مع الاتحاد الأوروبي لإدراج مشروع الربط الكهربائي مع أوروبا في القائمة النهائية لمشروعات الاتحاد ذات المنفعة المتبادلة، والتي تستفيد من إجراءات معجلة لنيل التصاريح والتمويل المالي، وذلك لتنفيذ المشروع الذي تقدر تكلفته عند 5.5 مليار يورو.

وفي آخر نوفمبر، اقترح الاتحاد الأوروبي إدراج خطة ربط شبكات الكهرباء بين اليونان ومصر على قائمة تسمى «المشاريع ذات الاهتمام المشترك»، وهي خطوة من شأنها أن تساعد في تأمين الحصول على التراخيص والتمويل.

تعمل شركة «إليكا» (Elica)، وهي جزء من مجموعة «كوبلوزوس غروب» (Copelouzos Group) اليونانية، على تطوير مشروع الرابط تحت سطح البحر المسمى «غريجي كونكتور» (GREGY Interconnector).

بدأت مصر، التي تملك فائضاً في الكهرباء، محادثات في 2020 لبيع الطاقة إلى أوروبا، مستغلةً ميزتها التفضيلية لإنتاج طاقة متجددة رخيصة في مسعاها لتصبح مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة. وكانت تجري مناقشات مع اليونان وقبرص لبناء كابل تحت البحر يربط بين البلدان الثلاثة.

ووقّعت مصر واليونان مذكرة تفاهم في أكتوبر (تشرين الأول) 2021، لبناء كابل كهربائي عملاق يربط بين البلدين، وهو أول اتفاق من نوعه يُوقَّع بين أوروبا وأفريقيا في جنوب شرقي البحر المتوسط. ومن المقرر أن تنقل خطوط الربط بين مصر واليونان، البالغة قدرتها 3 غيغاواط، وبطول حوالي 950 كيلومتراً - الطاقة الخضراء من مصر إلى أوروبا.

تبلغ القدرات الكهربائية المنتجة لدى مصر يومياً نحو 58 ألف ميغاواط، بينما لا يتعدّى الاستهلاك اليومي 33 ألف ميغاواط.

وتعاني أوروبا أزمة طاقة لم تشهدها منذ سنوات، بسبب نقص إمدادات الغاز جرّاء تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية وقفزة أسعار الغاز، ما دفع الأوروبيين للاتجاه إلى بدائل أخرى لتأمين إمدادات الكهرباء، منها التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، والربط الكهربائي مع دول أخرى.

مصر والسعودية

ومن المقرَّر بدء التشغيل التجريبي لمشروع الربط الكهربائي بين مصر والسعودية، البالغة تكلفته 1.8 مليار دولار، نهاية شهر مايو (أيار) 2025، على أن يبدأ التشغيل الرسمي للمشروع في عام 2026، وذلك بعد أن وقع البلدان على اتفاق، في أكتوبر 2021 مع الشركات الفائزة بالمناقصات.

يعد مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، الأول من نوعه وعلى نطاق واسع لتيار الجهد العالي المستمر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لربط شبكات الكهرباء. وسيدعم المشروع تدفق الطاقة في اتجاهات متعددة، من مدينة بدر في مصر إلى المدينة المنورة، مروراً بمدينة تبوك في المملكة العربية السعودية.

قادة الطاقة العالميون يجتمعون في هيوستن لمناقشة مستقبل القطاع وعمليات الاندماج الضخمة

الشرق الأوسط

يتوجه كبار المسؤولين التنفيذيين والوزراء في مجال النفط إلى هيوستن هذا الأسبوع لحضور مؤتمر الطاقة العالمي الأول، حيث ستهيمن مواضيع الطلب والانتقال إلى الطاقة النظيفة وسط التوترات الجيوسياسية على المحادثات بين أصحاب الثقل في الصناعة في مؤتمر «سيراويك».

أكثر من 7 آلاف شخص يشاركون في «سيراويك»، وهو المؤتمر الذي يقام سنوياً منذ العام 1983 (باستثناء عام 2020 بسبب جائحة كورونا) من تنظيم «من ستاندرد آند بورز غلوبال»، والذي يبدأ أعماله يوم الاثنين ويستمر أسبوعاً حتى 22 من الشهر الحالي تحت شعار «تحول الطاقة متعدد الأبعاد».

ويلعب المؤتمر دوراً رئيسياً في إعلام جميع المشاركين في قطاع الطاقة أو المهتمين بتغطيته بالاتجاه الذي من المحتمل أن تتخذه الأحداث لبقية العام، وفق «فوربس». وكان عام 2023 مثالاً رائعاً: فقد أظهر المتحدثون في «سيراويك» انحيازاً قوياً نحو إعادة ترتيب الأولويات فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بأمن الطاقة، وهو موضوع تجسد خلال بقية العام.

يقول دانيال يرغين، نائب رئيس «ستاندرد آند بورز غلوبال»، والذي كتب الكتاب الحائز على جائزة «بوليتزر» «البحث الملحمي عن النفط والمال والطاقة»، في هذه النقطة لـ«فوربس» «أعتقد أنه كان هناك ميل، خاصة خلال الوباء، للناس إلى نسيان أمن الطاقة - انهار الطلب، وانهارت الأسعار، ولم يكن الأمر مصدر قلق. ثم حدثت أشياء كثيرة، بدءاً بالغزو الروسي لأوكرانيا. صدمات الطاقة، والاضطرابات في سلاسل التوريد، والتضخم، وأسعار الفائدة، ومزيد من الصراع في الشرق الأوسط، وما إلى ذلك، كل هذا يضع أمن الطاقة مرة أخرى على جدول الأعمال».

هناك حدثان يثيرهما يرغين كأمثلة، وهما تدافع الحكومة الألمانية لتأمين إمدادات الغاز الطبيعي المسال من دول مثل السنغال وقطر والولايات المتحدة في أعقاب العقوبات التي فرضها الغرب على روسيا وتدمير خط أنابيب نورد ستريم 1 و2 وأنابيب النفط. فضلاً عن إعطاء الصين الأولوية لأمن الطاقة على حساب الأهداف المناخية في خطتها الخمسية الأخيرة.

وفي مقال نشر مؤخراً بعنوان «عودة أمن الطاقة»، حدد يرغين أيضاً الخطة التي أعلنها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في فبراير (شباط) لاستثمار 67 مليار دولار في توسيع وتحديث أنظمة توصيل الغاز الطبيعي في الهند للمساعدة في تأمين أمن الطاقة الخاص بها.

ونقلت «رويترز» عن يرغين أن ذروة الطلب على النفط، إلى جانب الجغرافيا السياسية للنفط والغاز، ستكون على الأرجح محوراً رئيسياً خلال المؤتمر، وكذلك التعدين. ويتوقع أيضا الكثير من الحديث حول الذكاء الاصطناعي والتقنيات الجديدة الأخرى.

وأوضح أنه على عكس المؤتمرات السابقة التي هيمنت على المحادثات فيها معارك الحصص في السوق بين منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، فقد حلت قضايا أمن الطاقة محل الحديث عن حروب الأسعار.

وقال يرغين، «الشيء اللافت للنظر هو استقرار (الأسعار) في ظل الاضطرابات الجيوسياسية».

وظلت أسعار النفط العالمية في نطاق يتراوح بين 75 و85 دولاراً للبرميل، وهو مستوى يغذي الأرباح ولكنه لا يضر النمو الاقتصادي، رغم الحرب في أوروبا الشرقية والاضطرابات في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تستمر أسواق الأسهم في تحفيز الصفقات، مما يجعل شركات النفط الكبرى أكبر.

وأضاف يرغين «عندما انخفض الطلب وتراجعت الأسعار، كان من السهل للغاية رؤية طريق نحو التحول في مجال الطاقة، ولكن مع (الحرب) بين روسيا وأوكرانيا وصدمات الأسعار، عاد أمن الطاقة إلى الطاولة».

ومن المتوقع أن يستمع الحاضرون والمشاركون إلى أحدث التوقعات بشأن أسواق الطاقة من رؤساء كبار المنتجين «بي بي» و«شيفرون» و«إكسون موبيل» و«أرامكو السعودية» و«سينوبك» و«بتروناس».

وستكون التطورات العالمية في مجال الغاز الطبيعي المسال وسياسات المناخ الأميركية موضوعاً رئيسياً في جلسات منفصلة من قبل المصدّرين الكبار «تشينير إنرج»ي و«فينشر غلوبال إل إن جي»، بينما تضغط وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر غرانهولم ومستشار البيت الأبيض جون بوديستا على أهداف الإدارة المناخية، وفق «رويترز».

وفي حين أن أسعار النفط قوية، فقد طغت وفرة الإنتاج على الغاز الطبيعي. وقال فيكاس دويفيدي، استراتيجي الطاقة في شركة «ماكواري غروب» المالية، إن «هذا العام سيكون عاماً انتقالياً إلى سوق الغاز والكهرباء الأكثر صعوداً في العام المقبل».

وتنعكس المخاوف المناخية في جلسات المؤتمر حول تكنولوجيا عزل الكربون والوقود الهيدروجيني، والتي أصبحت من بين الوسائل المفضلة لدى صناعة النفط لمعالجة مشكلة الانحباس الحراري العالمي. ويعد دور الذكاء الاصطناعي في إنتاج الطاقة وانبعاثات الكربون من الجلسات البارزة هذا العام.

وقال جو سكاليز، رئيس قسم الطاقة والطبيعية في شركة «باين آند كو» الاستشارية، إن استعداد مستهلكي الطاقة لدفع ثمن الوقود النظيف أو التكنولوجيات الجديدة لمعالجة الانبعاثات «يمثل قضية متنامية، وكذلك القدرة على توليد عائد مناسب على الاستثمار» من قبل شركات الطاقة.

وكان الموضوع الثابت في مؤتمر «سيراويك» في العقد الماضي هو صعود وهبوط النفط الصخري في الولايات المتحدة، والذي أحدث ثورة في أسواق الطاقة وحول الولايات المتحدة إلى المنتج الأول للنفط الخام في العالم وأكبر مصدر.

أما هذا العام، فستؤدي عمليات الاستحواذ التي قامت بها شركات «شيفرون» و«كونوكو فيليبس» و«إكسون موبيل» إلى تحويل الثلاثي إلى أكبر المنتجين في أكبر حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة. ويَعِد هذا التحول بترويض ما كان يمثل عاملاً حاسماً في إنتاج النفط العالمي.

15.9% نموا سنويا بسوق التكنولوجيا الخضراء الوطن

توقع تقرير حديث أن يشهد سوق التكنولوجيا الخضراء والاستدامة في المملكة نموا سنويا يصل إلى 15.9% بين الأعوام 2024-2032 ويتضمن سوق التكنولوجيا الخضراء في المملكة حسب تقرير لمجموعة IMARC؛ إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي والتحليلات، والأمن السيبراني، والمباني الخضراء، وإدارة البصمة الكربونية.

وتشير التكنولوجيا الخضراء والاستدامة إلى الممارسات والحلول المبتكرة المصممة لحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتخفيف من آثار الأنشطة البشرية على هذا الكوكب.

تطبيقات الاستدامة

تشمل هذه التكنولوجيا مجموعة واسعة من التطبيقات، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والأجهزة الموفرة للطاقة، والمباني الخضراء، وخيارات النقل الصديقة للبيئة. الهدف هو إنشاء أنظمة مستدامة تقلل من الآثار البيئية وتدعم التوازن البيئي. تركز الاستدامة، في هذا السياق، على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة، مما يضمن علاقة متناغمة بين الطبيعة والمجتمع والاقتصاد. تؤكد هذه الممارسات على أهمية الحد من النفايات ومنع التلوث وتعزيز الاقتصاد الدائري حيث يتم إعادة استخدام المنتجات والمواد وإعادة تدويرها، وبالتالي تعزيز أسلوب حياة مستدام ومسؤول بيئيا. تمثل التكنولوجيا الخضراء والاستدامة نهجا شاملا لتعزيز كوكب أكثر صحة وعالم أكثر إنصافا لجميع السكان.

أسباب النمو

يشهد سوق التكنولوجيا الخضراء والاستدامة في المملكة العربية السعودية نموا كبيرا، مدفوعا بمبادرة رؤية 2030 لحكومة المملكة العربية السعودية، والتي تتضمن أهدافا طموحة لتنويع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط والاستثمار بكثافة في مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وتؤكد هذه الخطة الاستراتيجية على التحول الوطني نحو التنمية المستدامة، بهدف الحد من الآثار البيئية وتعزيز كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات. إلى جانب ذلك، مع التركيز المتزايد على الابتكار والتكنولوجيا في السعي لتحقيق الاستدامة، هناك طفرة في ممارسات البناء الخضراء، والتي تركز على بناء هياكل موفرة للطاقة ومحافظة على الموارد، وبالتالي تكتسب زخما كجزء من استراتيجية التنمية الحضرية للبلاد. بصرف النظر عن هذا، فإن اعتماد تقنيات الشبكة الذكية وطرق إعادة تدوير المياه وحلول تحويل النفايات إلى طاقة آخذ في الارتفاع أيضا، مدفوعا بالتزام الأمة بالاستدامة البيئية والحفاظ على الطاقة. كما أن هناك اتجاها مهما

آخر يتمثل في زيادة الاستثمار في السيارات الكهربائية (EVs) والبنية التحتية ذات الصلة، مما يشير إلى التحرك نحو تقليل انبعاثات الكربون وتطوير نظام نقل أكثر استدامة.

الصين تكرر النفط بمستوى قياسي في بداية 2024 وسط زيادة الطلب

اقتصاد الشرق

كررت الصين كمية قياسية من النفط الخام في بداية هذا العام مع تكثيف المصافي لعملياتها بهدف تلبية الطلب على الوقود في العطلات.

أظهرت بيانات حكومية، يوم الاثنين، أن حجم النفط الذي تم تكريره في يناير وفبراير بلغ 118.76 مليون طن، وهو أعلى مستوى على الإطلاق ويزيد بنسبة 3% على أساس سنوي. ويعادل تكرير 14.51 مليون برميل يومياً، وفقًا لحسابات بلومبرغ.

قفز الطلب على الوقود في الصين مع سفر الناس لقضاء عطلة السنة القمرية الجديدة التي بدأت في منتصف فبراير. وارتفعت الرحلات باستخدام السيارات الخاصة للأشخاص، حيث زاد عدد الركاب على الطرق بنسبة 54% مقارنة بمستواها في 2019، بينما شهدت شركات الطيران زيادة في عدد المسافرين بنسبة 19% مقارنة بأعلى مستوى مسجل قبل اندلاع وباء كورونا، وفقاً لبيانات «بلومبرغ إن إي اف».

ارتفع الطلب المسجل على النفط في الفترة من أول يناير إلى نهاية فبراير بنسبة 6.1% إلى 14.36 مليون برميل يومياً، وفقًا للبيانات التي جمعتها بلومبرغ. وأظهرت الأرقام الرسمية أن إنتاج النفط الخام على مستوى البلاد بلغ 35.11 مليون طن، بزيادة 2.9% عن العام الماضي.

أوكرانيا: لا نعتزم تمديد اتفاق نقل الغاز الروسي إلى أوروبا

مال

قالت أوكرانيا يوم الأحد إنها لا تعتزم تمديد اتفاق مدته خمس سنوات مع شركة جازبروم الروسية يتعلق بعبور الغاز الروسي إلى أوروبا أو التوقيع على اتفاق آخر.

ووفقا لرويترز لا يزال الغاز الروسي يُنقل عبر أوكرانيا إلى أوروبا ، فيما تعمل الدول على استبدال الوقود من المنشأ الروسي بإمدادات بديلة وطاقة متجددة.

وبموجب اتفاق أبرمته موسكو وكييف في عام 2019، تدفع روسيا أموالا لأوكرانيا مقابل تصدير الغاز إلى أوروبا عبر شبكة خطوط الأنابيب الخاصة بها. وينقضي أجل هذا الاتفاق في نهاية ديسمبر 2024.

وقال جيرمان جالوشينكو وزير الطاقة الأوكراني "أستطيع تأكيد أننا لا نعتزم الدخول في أي اتفاقات إضافية أو تمديد هذا الاتفاق (الحالي)".وقالت موسكو إنها ستستخدم طرقا بديلة والغاز الطبيعي المسال المنقول بحرا في حالة عدم تمديد أوكرانيا اتفاق خط الأنابيب.

وكان قد نُقل عن ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي في يناير قوله إن موسكو مستعدة لإجراء محادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إمدادات الغاز الطبيعي.

شكراً